هنأ نظيريه في إيطاليا بالعيد الوطني

الغانم يشارك عبر الڤيديو في اجتماع اللجنة التحضيرية الخامس لمؤتمر رؤساء برلمانات العالم

شارك رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس في اجتماع اللجنة التحضيرية الخامس للمؤتمر الخامس لرؤساء برلمانات دول العالم المزمع عقده في أغسطس المقبل في ڤيينا، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي. وتأتي مشاركة الغانم في الاجتماع ممثلا عن المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي للمجموعة حيث سبق له وأن شارك في الاجتماعين الماضيين في جنيف والاجتماعين الأخيرين عبر تقنية الاتصال المرئي مؤخرا.

الرئيس مرزوق الغانم مشاركا في اجتماع برلمانات رؤساء العالم

وأثار الغانم خلال الاجتماع عدة نقاط تتعلق بالقضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر ومنها قضايا تغير المناخ وقضايا اللاجئين والعمل والهجرة والتغيرات الديموغرافية في دول العالم إضافة الى بحث آخر تطورات أزمة ڤيروس كورونا الذي أدرج في الاجتماع الثالث مؤخرا.

وشارك في الاجتماع امس رؤساء برلمانات اكثر من 14 دولة يمثلون المجموعات البرلمانية الجيوسياسية في العالم إضافة الى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا كويفاس بارون وأمين عام الاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشونغ غونغ.

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في الجمهورية الإيطالية روبيرتو فيجو ورئيسة مجلس الشيوخ ماريا إليسابيتا ألبيرتي كاسيلاتي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال مشاركته في اجتماع اللجنة التحضيرية الخامس لمؤتمر رؤساء برلمانات العالم

الدقباسي: سأستعجل «خفض قسط قرض المتقاعدين» و«الاستبدال» على ما سواهما في الجلسة القادمة

أعلن النائب علي الدقباسي أنه انتهى من إعداد طلب بشأن مناقشة تقريري اللجنة المالية بشأن خفض القسط الشهري للمتقاعدين على قرض 7 أضعاف الراتب والآخر تعديل قانون الاستبدال واللذين سبق وأقرهما المجلس في المداولة الأولى، على أن يتم تقديم مناقشتهما على ما سواهما في الجلسة المقبلة.

وقال الدقباسي في تصريح صحافي إن الطلب يقضي بأن يقدم القانونين على ما عداهما من أعمال عند استئناف جلسات المجلس، لتقديم شيء للمجتمع الكويتي وخاصة أرباب الأسر من المتقاعدين ويسهم بتخفيف الأعباء عليهم.

علي الدقباسي
لمشاهدة الڤيديو

وتمنى الدقباسي من أعضاء مجلس الأمة الموافقة على هذا الطلب وأن يحوز الإجماع وتوافقا حكوميا عليه، خاصة وأنه تم إقرار القانونين في مداولتهما الأولى.

وأوضح أنه بإقرار هذين القانونين سيكون المجلس قد قدم إنجازا كبيرا يخدم المجتمع الكويتي ويسهم في تحقيق العدالة للمتقاعدين الذين كانت أقساط التأمينات من خلال الاستبدال مجحفة في حقهم وهما القانونان اللذان توافقت عليهما الحكومة والمجلس في وقت سابق.

وأكد الدقباسي على حاجة المجتمع لمثل هذه التشريعات المنصفة والعادلة والتي لا تسهم في هدر أموال الدولة، بل تسهم في تخفيف العبء عن المتقاعدين وهذا أفضل بكثير من تأجيل أقساط التأمينات.

واعتبر أن تأجيل الأقساط لم يحل المشكلة التي تكمن في الفوائد التي تفرضها التأمينات وأيضا في القسط الكبير الذي يرهق المتقاعدين، مؤكدا أن هذين الاقتراحين بحاجة إلى الدعم والتوافق الحكومي النيابي وسيكون لهما أثر إيجابي على المتقاعدين اقتصاديا واجتماعيا.

حماد لإحالة تعديل «العمل في الأهلي» إلى «الصحية» لاستكمال بحثه

طالب النائب سعدون حماد بإحالة مشروع القانون الحكومي بشأن تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي الى اللجنة الصحية للاختصاص واستكمال ما بدأته من تعديل على المسودة الأولى للمشروع بقانون والتي أرسلتها الحكومة.

سعدون حماد
لمشاهدة الڤيديو

وقال حماد في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن الكثيرين يتساءلون عن مشروع الحكومة لتخفيض الرواتب ومنح المواطنين إجازة بدون راتب، مبينا أن مسودة المشروع سبق وأحيلت للجنة الصحية بمجلس الأمة وتمت مناقشتها والتعديل عليها.

وأوضح أن اللجنة وافقت على الاقتراح الذي تقدم به لإضافة مادة رابعة لمشروع القانون تهدف لحماية المواطن الكويتي، وتنص هذه المادة على أن «يستثنى من أحكام هذا القانون من تسري عليه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم 61 لسنة 1976».

وأكد حماد أنه بهذا التعديل تمت حماية المواطنين الكويتيين من تخفيض رواتبهم ومنحهم إجازة مفتوحة، وألا يطبق مشروع القانون المذكور على المواطنين الكويتيين بل على الأجانب فقط.

وقال: «جهزنا التقرير على هذا الأساس وكنا بانتظار وصول المشروع الأصل لأن ما وصل للجنة الصحية هي المسودة فقط لأن الحكومة كانت مستعجلة عليه واي شيء في صالح التجار تكون الحكومة مستعجلة عليه»، مضيفا: «لكن نتفاجأ الآن بأن اصل المشروع وصل للمجلس وأحيل للجنة المالية ونعتقد ان هذا الأمر حصل بالخطأ لأن موضوع العمل من اختصاص اللجنة الصحية».

وطالب حماد لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بإحالة مشروع القانون الى اللجنة الصحية لأنها صاحبة الاختصاص.

من جهة أخرى، قال حماد ان وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الشؤون الاقتصادية تتصدر المشهد في أي شيء لمصلحة التجار، موضحا ان الوزيرة تتقدم باقتراحات لصالح التجار مثل خفض رسوم الدولة عن القسائم الصناعية 50٪ وتمديد عقود بي او تي 10 سنوات، وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية لمواجهة آثار أزمة وباء كورونا.

وأكد أن هذا المبدأ الذي جاء في مقترح الوزيرة مرفوض تماما، مشددا على أن الأولى من ذلك خفض إيجارات سكن المواطنين.

ولفت الى ان معالجة الوضع في صندوق المتعثرين يمكن ان تتم عن طريق قرار ولكن الحكومة أحالت الموضوع لمجلس الأمة حتى يصدر بقانون.

وطالب حماد وزيرة الشؤون بأن تكون اقتراحاتها لصالح المواطنين وليس التجار، مشيرا الى أن الوزيرة لم تقم بإغلاق جمعية الزهراء عندما أصيب عدد كبير من العاملين فيها بڤيروس كورونا بينما الوضع مختلف تماما في تعاملها لصالح التجار.

عبدالله يعلن رفضه لمشروع تخفيض رواتب «الخاص» خلال أزمة «كورونا»

أكد النائب د.خليل عبدالله انه سيصوت بعدم الموافقة على المشروع بقانون الحكومي بشأن معالجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد على سوق العمل والذي يعطي الحق لصاحب العمل في تخفيض راتب العامل أو انهاء خدماته كونه لا يوفر اي حماية للموظفين الكويتيين.

وطالب عبدالله في تصريح صحافي الحكومة بأن تكف عن اتخاذ القرارات وتقديم المشاريع الارتجالية وتقديم المشاريع بقوانين ما انزل الله بها من سلطان.

وأضاف «انه منذ بدء جائحة كورونا ونحن حريصون جدا على عدم عرقلة وإرباك عمل الحكومة وأبنائنا وبناتنا المتواجدين في الصفوف الامامية».

وأوضح عبدالله ان هناك ثلاث مراحل مررنا وسنمر بها وهي ما قبل جائحة كورونا واثناء الجائحة وما بعدها، وكلنا حريصون على ادارة الازمة اثناء وقوع الجائحة.

د.خليل عبدالله
لمشاهدة الڤيديو

وطالب عبدالله الحكومة بضرورة مراجعة سلوكها واجراءاتها خاصة، واننا كنواب لا نريد ان نربكها ونربك العاملين في الصفوف الاولى او نعطل اعمالهم او نحبط من همتهم.

واستغرب عبدالله تقديم الحكومة لمشروع قانون تحت مسمى معالجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد على سوق العمل، متسائلا ماذا عن الكوارث الأخرى وما اساس هذا القانون المكون من ماده واحدة ؟.

وأشار إلى أن تلك المادة تقول انه يجوز للوزير المختص الموافقة لأصحاب العمل بسبب الاجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة كورونا والتي تترتب على ذلك توقف النشاط كليا او جزئيا على ان تمنح العمالة التي لديهم اجازة خاصة بأجر مخفض لا يقل عن الحد الأدنى للأجور وذلك خلال المدة التي يقررها مجلس الوزراء كفتره توقف النشاط.

وأوضح عبدالله ان هذه المادة تتيح لصاحب العمل تخفيض راتب الموظف أو انهاء خدماته بحجة جائحة كورونا.

وتساءل عن الموقف بالنسبة للموظفين الكويتيين فهل يجوز ان نستغل هذه الجائحة لنضع رقاب الشباب الكويتي الذي حاولنا تشجيعهم منذ سنوات عديدة على العمل في القطاع الخاص بإعطاء ورقة بيضاء لصاحب العمل لتخفيض رواتبهم او تسريحهم من العمل؟

ووجه عبدالله رسالة إلى الحكومة بضرورة الكف عن اتخاذ الاجراءات الارتجالية التي لا يعرفون عواقبها وتبعاتها، مشددا على ضرورة ان تكون العواقب والتبعات مدروسة بعناية.

وأكد عبدالله ان اي قرار سيتم اتخاذه الآن سيتم دفع ثمنه ما بعد ازمة كورونا بشكل غير طيب وغير محمود.

وقال عبدالله ان الحكومة اغلقت الكثير من الاعمال ولذلك من حق المتضرر ان يطالب الحكومة بالتعويض في مرحلة لاحقة، متسائلا ما آلية تعويضهم وكيف سيتم حمايتهم من هذه القرارات الارتجالية التي اتخذت؟.

من جانب آخر، كشف عبدالله ان اعداد الفحوصات لڤيروس كورونا من قبل وزاره الصحة اصبحت متدنية، مشيرا إلى أن هناك مشاكل في فحص القطاعات التعاونية وبعض القطاعات التي تخدم بشكل مباشر المجتمع الكويتي بشكل دوري ومستمر لحمايه المجتمع.

وقال «اننا لا نعلم مدى دقة هذه المعلومة التي يتم تداولها بان هناك قطاعات معينة تخفي عن المجتمع الآثار المترتبة عن جائحة كورونا وان هناك ادارات في الدولة موبوءة كهيئة المعاقين وبعض العيادات التي يراجعها المعاقون».

وطالب عبدالله في ختام تصريحه وزيرة الشؤون الاجتماعية مريم العقيل بالتصريح بشفافية كاملة عن صحة هذه المعلومات حتى نحذر المجتمع من مراجعتها.

الجلال لإطلاق اسم مضيان الشمري على أحد الشوارع أو المدارس

قدم النائب طلال الجلال اقتراحا برغبة قال في مقدمته: لقد فقدت الكويت برحيل العم مضيان فهد الشمري أحد رموز الوفاء والتسامح والكرم، وكان الراحل معروفا عنه طيب الخلق وشدة الكرم.

ونحن إذ نسأل الله أن يغفر له ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان، ونص الاقتراح على إطلاق اسم الراحل مضيان فهد الشمري على احدى مدارس أو شوارع منطقة الصباحية تخليدا لذكراه العطرة وتقديرا لذكراه وتخليدا له.

طلال الجلال

يجب أن يكون القانون قاعدة عامة تطبق في كل الأحوال كي يستفيد منه أكبر قدر من الناس

الفضل: مشروع الحكومة لمعالجة آثار «كورونا» على سوق العمل مرفوض

أكد النائب احمد الفضل رفض مشروع القانون الحكومي بشأن معالجة آثار جائحة كورونا على سوق العمل شكلا ومضمونا.

وقال الفضل، في تصريح بمجلس الأمة، ان القانون يضم 4 مواد، 3 منها تنفيذية والمادة الاولى فقط تتحدث عن معالجة آثار كورونا، مبينا ان هناك اعتراضين أساسيين على الشكل والعنوان وأيضا على المضمون في مشروع القانون الحكومي بشأن معالجة آثار جائحة كورونا على سوق العمل.

وبين ان عنوان القانون حدد اسم جائحة كورونا فقط لمعالجة آثارها وهذا خطأ، مبينا أنه قد يأتي بعد فترة مرض آخر أو أزمة أخرى وهذا دليل قصر نظر كبير.

احمد الفضل
لمشاهدة الڤيديو

وأكد أنه يجب ان يكون القانون قاعدة عامة تطبق في كل الأحوال كي يستفيد منه اكبر قدر من الناس، مشيرا إلى أن العبرة ان الضرر جاء لاسباب خارجة عن الإرادة او ما يسمى بالأسباب القاهرة.

وبين انه يجب ان يكون الحديث عن الضرر لأسباب قاهرة سواء مرض او أي اجراء آخر، مثل ان يكون هناك إصلاحات في الشارع امام احد المحلات واستمر الإصلاح لعدة اشهر او أي تسرب نفطي اضر المناطق المحيطة وتم اخلاؤها وأيضا وقوع زلزال او غير ذلك، وبالتالي تحديد اسم كورونا فقط دليل على قصر نظر.

وأضاف انه بالنسبة للمضمون فقد حددت المادة الأولى انه للوزير المختص بالعمل الموافقة لأصحاب العمل بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة كورونا وترتب على ذلك توقف النشاط كليا أو جزئيا ان تمنح العمالة لديهم إجازة خاصة براتب منخفض لا يقل عن الحد الأدنى للأجور وذلك خلال المدة التي يحددها مجلس الوزراء.

وبيّن الفضل ان هذه المادة لم تحدد الآلية التي سيتم بها تحديد صحة الضرر للشركة وبهذه العمومية يمكن لأي شركة رابحة من الأزمة وتقول انها متضررة ومنها مثلا شركات الاتصالات وشركات بيع الكمامات ان تدعي الضرر، وبالتالي القانون ترك الأمر لتقدير وفهم الوزير فقط.

ولفت الى انه لا يوجد في القانون أي ضمان للعامل الكويتي لأنه يتحدث عن العامل بشكل عام حيث ينص على انه يجوز لاصحاب العمل الاتفاق مع العمال لديهم على تخفيض الأجور بحد أقصى 50٪ طوال فترة توقف النشاط المشار اليها على ان تتم مراعاة ساعات العمل الفعلية مقابل الاجر المدفوع ودون المساس بالحد الأدنى للأجور.

وقال «هل تعرفون الحد الأدنى للأجور في الكويت كم؟ راجعوا قيمة الحد الأدنى للأجور كي تعرفوا بانفسكم».

وأشار الى انه بعد الأشهر الماضية تأتي هذه المادة الوحيدة التي أتت بها الحكومة لتعالج أوضاع 74 الف كويتي في القطاع الخاص.

وقال انه بعد مراجعة الشكل والمضمون للقانون يتضح ان العقول التي صاغته عقول إجرائية ولا تستطيع ان تخرج من الازمة ولا تعلم اننا في واقع جديد، كما انها جاءت من تراكم سنوات خبرة فقط ليس لديها فكر ولا سبل إدارة.

ولفت الى ان كل شيء جيد تفعله الحكومة يأتي وزراء دون المستوى المطلوب ويخربون كل جهد الحكومة، «والواقع انه رغم الأداء الجيد في المجال الصحي فالعبرة والقياس أن في قدرة الدولة ان تمضي في ظل التحديات الاقتصادية الجسيمة وهذه العقول لا تستطيع ان تمضي بنا في خضم هذه الأحداث».

ولفت الى انه من المفترض «ان تأتي الحكومة بقانون افضل من ذلك بما يجعل العمالة الكويتية في القطاع الخاص تطمئن كما يجب الا ننسى ان نعالج أوضاع أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة البالغ عددهم 16 الف مواطن وان نعطيهم الفرصة للتفاوض مع العمال لديهم». وقال ان القانون يجب ان يحقق التوازن بين مصلحة صاحب والعمل والعمالة الوطنية الموجودة في الوقت نفسه.

واضاف ان الحكومة فيها وجوه مضيئة لكن فيها بعض الوجوه في الواجهة والقرار الاقتصادي بأيديهم.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar